قـرارات

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٥٤٨ لسنة ٢٠٠٠

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤ بإنشاء المجلس الأعلى للآثار ؛

وعلى موافقة اللجنة الدائمة للآثار المصرية بجلستها المعقودة فى ١٩٩٨/١/١٧ ؛

وبناء على ماعرضه وزير الثقافة ؛

قـــــرر :

(المادة الأولى)

تعتبر أرضًا أثرية الأراضى المملوكة للدولة والبالغ مساحتها ٤٤٤ فدانًا وقيراطين والواقعة بجزيرة مربوط بناحية الهوارية - العامرية - محافظة الإسكندرية ، والموضحة الحدود والمعالم بالمذكرة الإيضاحية والخريطة المساحية المرفقتين .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٢ ذى الحجة سنة ١٤٢٠ هـ

(الموافق ٨ مارس سنة ٢٠٠٠م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ عاطف عبيد

وزارة الثقافة

مـذكـــرة

للعرض على السيد الأستاذ الدكتور/ رئيس مجلس الوزراء

تنص المادة الثالثة من قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ على أنه تعتبر أرضًا أثرية الأراضى المملوكة للدولة التى اعتبرت أثرية بمقتضى قرارات أو أوامر سابقة على العمل بهذا القانون والتى يصدر باعتبارها كذلك قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص بشئون الثقافة .

تقع الجزيرة داخل بحيرة مريوط القديمة إلى الغرب من مدينة ماريا الأثرية عاصمة إقليم مريوط الذى ذاع صيته وشهرته فى المصادر التاريخية والأدبية القديمة نظراً لخصوبة أراضيه التى يرويها النيل وجودة زراعاته من الكروم والزيتون والقمح والصناعات التى قامت عليها مثل صناعة النبيذ ومعاصر الزيتون وانتشار قمائن الفخار لصناعة الأوانى الفخارية لتعبئة وتصدير النبيذ وزيت الزيتون والقمح مما أدى إلى ارتفاع المستوى الاقتصادى لسكان هذا الإقليم وانتشار المبانى والقصور وفيلات عظماء القوم بالعاصمة وعلى شطآن الجزيرة التابعة لها .

ولقد تأكد من خلال أعمال الجس التى أجريت بالجانب الشرقى من الجزيرة كشف العديد من العناصر المعمارية الثابتة قبل الحمامات ذات الأحواض ومبانى سكنية وأرصفة ميناء من الناحية الشمالية من الجزيرة وجدران تمتد لمسافات كبيرة تحتاج إلى استكمال كشفها وتلال يغطيها أكداس من الفخار تؤكد وجود مصانع فخار ونقاط حراسة منتشرة بطول الساحل الشمالى للجزيرة فضلاً عن وجود مقابر منحوتة بالجانب الجنوبى من الجزيرة

كما كشف عن العديد من الأوانى الفخارية وأيادى الأمفورات المختومة بختم المصنع بحروف يونانية وتدل جميع الشواهد بصفة عامة على أن موقع هذه الجزيرة قد شهد من الرخاء خلال العصور القديمة وخاصة منذ القرن الخامس ق. م وحتى القرن السادس الميلادى ولهذه الأسباب فقد طلبت منطقة آثار الإسكندرية الاحتفاظ بهذا المسطح وضمه إلى الأراضى الأثرية حتى يمكن الحفاظ عليه ، وقد تم تحديد هذه المساحة الإجمالية للجزيرة ٤٤٤ فدانًا وقيراطين ، والموضحة على الخرائط المساحية المرفقة بناحية الهرارية - العامرية - محافظة الإسكندرية .

وإذ وافقت اللجنة الدائمة للآثار المصرية بجلستها المنعقدة فى ١٩٩٨/١/١٧ على ضم المساحة المذكورة إلى الأراضى الأثرية .

لذلك يتفضل وزير الثقافة برفع مشروع القرار المرفق للتفضل بالنظر - فى حالة الموافقة - بإصداره .

تحريراً فى ٢٠٠٠/٢/٢٢

وزير الثقافة

فاروق حسنى